Permanent Mission
of the State of Kuwait
to the United Nations
Vienna

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الامم المتحدة
فيينا

كلمة رئيس وفد دولة الكويت
المشارك في أعمال
المؤتمر الوزاري للامان النووي

20 – 24 يونيو 2011

فيينـــــــا

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود، السيدات والسادة،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد الرئيس

أود بداية أن أعرب عن تعاطف وتضامن دولة الكويت حكومة وشعباً مع دولة اليابان الصديقة وذلك على اثر تعرضها خلال شهر مارس الماضي للزلزال والتسونامي الذي تسبب في خسائر كبيرة في الارواح وأضراراً بالغة في العديد من القرى والمدن اليابانية وأدى الى الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايشي النووية. إن الكويت التى لا يمكن لها ان تنسى مواقف اليابان المشرفة والنبيلة تجاه قضاياها، سارعت في تقديم يد العون والمساعدة، حيث أعلنت في شهر ابريل الماضي، وبتوجيهات من سمو أمير دولة الكويت الشيخ/ صباح الاحمد الجابر الصباح، عن تبرعها لليابان بخمسة ملايين برميل من النفط الخام من اجل التخفيف من

معاناة الشعب الياباني في المناطق المنكوبة والتي تعاني نقصاً في إمدادات الكهرباء والوقود. إننا على ثقة تامة من قدرة اليابان على النهوض مجدداً من هذه الكارثة وتجاوز كل الصعاب من خلال تلاحم شعبها الشجاع ووقوف المجتمع الدولي الى جانبها في محنتها الحالية.

السيد الرئيس

نجتمع اليوم والعالم بأسره يراقب بكثير من القلق تطورات الاحداث الجارية في محطة فوكوشيما دايشي النووية، ان تلك الاحداث تعزز من المخاوف الدولية بشأن ثقافة الامان النووي، فالمسؤولية الملقاة على عاتقنا اليوم لا تقتصر على إعادة تأكيد التزامنا بالعمل على ارساء التعاون المثالي في مجال الامان النووي، فالكويت تتطلع، وبالعمل مع المجتمع الدولي، الى تعزيز قدراتنا الجماعية على مواجهة اية حوادث نووية في المستقبل وذلك من خلال اتخاذ خطوات عملية محددة نحو تطبيق تدابير الامان على جميع الانشطة ذات الصلة باستخدام الطاقة النووية والتصدي الفوري للحوادث وحالات الطوارئ النووية، بما في ذلك تلك التي تسببها كوارث طبيعيه واسعة النطاق. إن الفشل في اتخاذ

مثل هذه الخطوات سيكون له انعكاسات ونتائج سلبية دولياً على المجتمع في مجالات الصحة، والاقتصاد وعلى مسألة استمرارية الطاقة النووية ودورها في المستقبل وفوائدها من حيث التنمية الاقتصادية لمعظم البلدان والمجتمعات.

السيد الرئيس

مما لاشك فيه، إن الدروس الأليمة المستخلصة من الحوادث النووية التي شهدها العالم على مدى العقود الماضية تجعلنا أكثر عزماً اليوم على تقديم ضمانات تلبي متطلبات الامان. ان هذه الضمانات التي سنقدمها لجيل المستقبل تبدأ من خلال حوار بناء وشفاف يهدف بالدرجة الأولى الى إيجاد أرضية صلبة تمهد لاستحداث رؤى وآليات جديدة وفعالة في مجال الامان النووي. ولعل الدرس الرئيسي من حادث فوكوشيما هو إن اجراءات الامان النووي باتت قضية عالمية وإقليمية بقدر ما هي مسؤولية وطنية، وعليه يجب أن يتم التعامل معها تنظيمياً على المستويات الثلاثة إذا ما كان يُراد لهذه الطاقة الوفاء بوعدها لتقديم مساهمة كبيرة في الطلب العالمي المتزايد عليها بطريقة آمنة.

إننا واذ نلحظ تحمّل الدول، التي تقع من ضمن اراضيها منشأة نووية، مسؤولية تطبيق اعلى معايير الامان النووي، الا انه لابد لنا الاعتراف بأن الحوادث النووية تكون لها آثار عابرة للحدود وتؤثر على الانسان والبيئة، الامر الذي يدعونا للنظر في اهمية تدويل الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالامان النووي وإجراءات الاستجابة للطوارئ والتأكيد على أهمية تطبيق وتعزيز تلك التدابير الدولية في ظل البحث المتواصل بهدف إيجاد آليات جديدة للتعاطي مع أية حوادث نووية مستقبلاً الى جانب اهمية التعاون الدولي الوثيق والشفاف في مشاطرة المعلومات المتعلقة بإستعراض اجراءات الامان النووي كخطوة اولى لزيادة التوسع في استخدامات الطاقة النووية عند الحاجة إليها وحسب الاقتضاء.

ومن هذا المنطلق فإننا نؤيد ما تنادي به العديد من الدول بأهمية قبول مبدأ السلامة النووية كمسؤولية دولية يتم تنفيذها بحسب أعلى المعايير الممكنة من قبل جميع مستخدمي الطاقة النووية حالياً او المستخدمين المحتملين لها مستقبلا.

السيد الرئيس

ان دولة الكويت تعيد التأكيد على اهمية الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في كافة المجالات المتعلقة باستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولاسيما في مجال الامان النووي، ونرى هنا بأنه من الاهمية بمكان النظر في منح دور أكبر للوكالة في مجال الامان النووي وزيادة إجراءاتها المتعلقة بالمراجعات الدورية للاطر التنظيمية الوطنية وحالات التأهب والتصدي للطوارئ وتشغيل محطات الطاقة النووية لضمان ادخال التحسينات المستمرة لسلامة المنشئات النووية وفقاً للقواعد المتفق عليها دولياً بما يكفل منح الدول المستفيدة من هذه الطاقة اعلى درجات الامان في منشئاتها النووية. وعليه، فاننا نقترح قبول كافة الدول المستخدمة للطاقة النووية للدور الحيوي والمتزايد للوكالة لكي تقوم بمراجعات منتظمة إستباقية للجهات الرقابية الوطنية ومدى تفاعلها مع الصناعة النووية على المستوى التنظيمي والتقني. نحن نعلم بأن مثل هذا الدور سيتطلب زيادة في الموارد المالية للوكالة، ولكن الفوائد من هذا المقترح سوف تفوق بكثير هذه التكاليف الإضافية الصغيرة.

السيد الرئيس

لقد اطلع وفد بلادي على التقرير المقدم من اليابان وفريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقصي الحقائق، وإننا إذ نشيد بالجهود المبذولة في هذا المجال، نؤكد مجدداً تأييدنا ودعمنا لعملية المراجعة التي تعكف الدول النووية على إجراءها على منشئاتها النووية، تلك الإجراءات التي من شأنها ان تعزز من معايير الامان في تلك المنشئات وتضفي المزيد من الطمأنينة على نفوس مواطنيها ومواطنين دول العالم بأسره. ونود هنا ان نؤكد على اهمية تبادل المعلومات المتعلقة بنتائج تلك الاختبارات في الوقت المناسب، حيث يمكن للوكالة أن تكون الأداة لتبادل نتائج تلك الاختبارات ومشاطرتها مع الدول المجاورة لتلك التي تقع على اراضيها محطات الطاقة النووية. كما نقترح ايضاً تبادل المعلومات بشأن ضمان جودة بناء وتشغيل وصيانة المحطة النووية وكل ما يتعلق بإجراءات الاستجابة للطوارئ بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالموارد البشرية والهندسية ذات الطابع الامني للمحطة النووية.

السيد الرئيس

ان الكويت تؤمن، وبقوة، بأن التعاون الشفاف وتبادل أفضل الممارسات في مجال تخطيط المرافق النووية وتحديد مواقعها وبنائها وتشغيلها سيسهم بلا شك في تعزيز الامان النووي. ومن هذا المنطلق، نحث جميع الدول التي لم تنضم حتى الان الى اتفاقية الامان النووي ان تفعل ذلك في اقرب وقت ممكن. كما نضم صوتنا الى من سبقنا حول اهمية ايجاد نظام نووي دولي مسؤول يتم من خلاله الرد على مشاغل دول العالم في حال تعرضها لحادث نووي مع الاخذ بالاعتبار امكانية تعويضها مادياً نتيجة لذلك الحادث.

وختاماً السيد الرئيس

لقد سبق وأن اجتاز العالم من قبل حادثتين نوويتين، واننا على ثقة بأننا قادرون على تجاوز على هذه الحادثة وأخذ الدروس والعبر من حادثة محطة فوكوشيما النووية. وما اجتماعنا اليوم الا المحطة الاولى التي نتدارس من خلالها تفاصيل ومجريات الاحداث في اليابان، متطلعين الى تقرير المدير العام بشأن تلك الحادثة في اجتماعات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال شهر

سبتمبر المقبل، وتطلعنا لانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الامان النووي في نيويورك اثناء انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة. ان الطريق لايجاد افضل الضمانات في مجال الامان النووي وتحسين المعايير هو طريق طويل ويتطلب منا جميعاً العمل سوياً وبصدر رحب حتى نتمكن من الوصول الى افضل النتائج.

وشكراً السيد الرئيس،،،